

Distr.: General
8 August 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 5 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم لأوجه انتباهكم إلى الحالة الحرجة في فلسطين المحتلة بسبب العدوان المستمر الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، حيث تجلب الطائرات الحربية الإسرائيلية المزيد من الموت والدمار لمليون فلسطيني محاصرين في ظروف لاإنسانية في غزة.

وتقوم الطائرات الحربية الإسرائيلية بقصف قطاع غزة المحاصر بينما تكثف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هجماتها وأعمال العنف التي ترتكبها بلا رحمة ضد الشعب الفلسطيني. فقد أسفر القصف الإسرائيلي عن مقتل 10 فلسطينيين، من بينهم طفل، وإصابة أكثر من 60 شخصا بجروح في سلسلة من الأحداث المروعة التي تعود بالذاكرة إلى الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية السابقة على غزة المحاصرة.

وما زالت فلسطين وشعبها في حالة حداد وحزن بينما تتزايد الأنباء المفجعة عن عمليات القتل المتكررة من جراء استمرار إسرائيل في تكثيف هجماتها وانتهاكاتها. ويستهدف العدوان العسكري الإسرائيلي الحالي على قطاع غزة المحاصر المباني السكنية والمركبات والطرق الرئيسية المؤدية إلى المستشفيات، لتتبدى وحشية الجرائم البشعة التي ترتكبها إسرائيل يوميا ضد الشعب الفلسطيني.

واليوم، قُتل آلاء قدوم، وهي فتاة فلسطينية تبلغ من العمر 5 سنوات، بوحشية عندما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مناطق سكنية خلال سلسلة من الغارات الجوية التي استهدفت عدة مدن وأحياء في جميع أنحاء غزة. وآلاء هي التاسعة عشرة من الأطفال الذين قتلتهم إسرائيل في عام 2022، والذين يعود مقتلهم بذاكرة المجتمع الدولي إلى الأطفال الفلسطينيين الذين قُتلوا خلال العدوان الذي شنته إسرائيل على غزة على مدى 11 يوما في أيار/مايو 2021، وبلغ عددهم 67 طفلا.



لقد أثبتت إسرائيل أن عدوانها الأخير لم يكن ناجما عن أي استفزاز، حيث ادعت أنها شنت العدوان على أساس شعور انتابها بأنها مهددة. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لاستخدام القوة ضد المدنيين على هذا النحو، خاصة وأن الشعب الفلسطيني لا يزال محروما من الحماية الدولية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني. فلا يمكن إعطاء الأولوية للتوجُّسات التي تراود دولة قائمة بالاحتلال على حساب حياة وحقوق شعب محتل. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته التي تأخر في الاضطلاع بها لمنع إسرائيل من تكرار هذه الأعمال العدوانية وحماية الأرواح البشرية.

فثمة مليوني شخص في غزة يعيشون في حالة اختناق، دون أي ملاذ يلجؤون إليه في الوقت الذي دمّرت فيه الآثار الإنسانية للحصار البري والجوي والبحري الذي تفرضه إسرائيل دمارا كليا لجميع جوانب الحياة. وكما ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن "الحصار المفروض على غزة (برا وجوا وبحرا) هو إنكار لحقوق الإنسان الأساسية في انتهاك للقانون الدولي ويندرج ضمن تصنيف العقاب الجماعي".

وتمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، نكرر دعوتنا إلى الرفع الكامل للحصار البري والجوي والبحري المفروض على قطاع غزة المحاصر منذ 15 عاما. وعلاوة على ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى تجاوز حالة الجمود التي طال أمدها بشأن قضية فلسطين والعمل دون مزيد من التأخير بغية الوفاء بواجبه المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها من أجل قيادة الجهود الدولية في هذا الصدد.

وقبل أيام قليلة من العدوان المستمر على غزة المحاصرة، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارات مميتة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة في تصعيد متعمد للحالة المتوترة أصلا. ولا عجب أن تكشف إسرائيل هجماتها الوحشية ضد الفلسطينيين، أينما كانوا، في الوقت الذي يتنافس فيه المسؤولون والمرشحون الإسرائيليون بلا مبالاة حول من يستطيع إلحاق أكبر قدر من الضرر بالشعب الفلسطيني.

وفي 2 آب/أغسطس، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني فأردته قتيلا خلال غارة شنها الجيش الإسرائيلي على مخيم جنين للاجئين. وأصيب ضرار الكفري، البالغ من العمر 17 عاما، برصاصة في ظهره أطلقها قناص إسرائيلي اتخذ موقعا له فوق مبنى سكني في مخيم اللاجئين. ووفقا للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، أطلق القناص النار على ضرار من مسافة تناهز 295 قدما فأرداه قتيلا. واخترقت الرصاصة كتفه الأيمن من الخلف وتوغلت في جسده، ما تسبب له في نزيف داخلي حاد.

ومن المهم الإشارة إلى أن مخيم جنين للاجئين لا يزال يشكل الهدف المركزي للغارات العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق، حيث شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارات ليلية على مخيم اللاجئين لأسابيع متتالية. وكما هو متوقع، لا يزال المدنيون يُستهدفون خلال الغارات العسكرية الإسرائيلية، بمن فيهم شيرين أبو عاقلة، التي أطلقت عليها قوات الاحتلال الإسرائيلية النار وقتلتها في مكان غير بعيد عن المكان الذي قتلت فيه ضرار.

لقد حان الوقت لوضع حدّ لهذا الإفلات من العقاب. فقد ثبت أن هناك علاقة سببية متبادلة بين انعدام المساءلة وإفلات إسرائيل من العقاب. وإذ تسعى إسرائيل إلى تكرار جرائم الماضي، يجب على مجلس الأمن أن يفي بالمسؤولية التي عهّدت إليه وطال إهمالها، وذلك بأن يضمن وضع المساءلة في صميم

الحاضر والمستقبل. فالممارسة المعمول بها منذ وقت طويل والتي تعتبر إسرائيل استثناء في مجلس الأمن لم تُسفر إلا عن تقادم إفلاتها من العقاب، ما سمح لها بأن تتصرف كدولة فوق القانون.

ومع ذلك، فإن واقع اليوم يثبت مرة أخرى أن الحلقة المتكررة من المعايير الانتقائية والاستثنائية لا تتماشى مع المسؤوليات الحقيقية لمجلس الأمن القائمة على: المساواة والتنفيذ. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بواجبه المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بصون السلام والأمن الدوليين دون استثناء، ويجب أن يعلن بجلاء أنه: لا يوجد بلد، كبير أو صغير، فوق القانون. وبالتالي، يجب على المجلس أن يستند إلى واجباته بموجب الميثاق عن طريق التمسك بالتزاماته القانونية والسياسية والأخلاقية وتنفيذ قراراته الخاصة لحماية أرواح الناس ووضع حد لهذا الظلم، الذي يظل موضوع بند من البنود الأقدم عهدا في جدول أعمال مجلس الأمن.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على رسائنا السابقة البالغ عددها 760 رسالة، والموجهة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 29 تموز/يوليه 2022 (A/ES-10/909-S/2022/589)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم